«حتى الرجل القصير يستطيع أن يرى السماء، فمتى يرى المجتمع الدولي ما يحدث في الصومال؟»

أحد المدافعين عن حقوق الإنسان الصوماليين في المنفى

مقدمة

لا تزال موجة متصاعدة من الهجمات على العاملين في مجال المساعدات الإنسانية ونشطاء السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان تجتاح جنوب الصومال ووسطه. فقد قُتل ما لا يقل عن 40 شخصاً من المدافعين عن حقوق الإنسان الصوماليين والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية في الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني و 10 ديسمبر/كانون الأول 2008 وحدها.

وقد أجرت منظمة العفو الدولية تحقيقاً في 46 حالة قيل إن عاملين في المجال الإنساني وأعضاء في منظمات المجتمع المدني الصومالي قُتلوا فيها خلال عام 2008. وقد قُتل بعضهم في عمليات سطو أو اختطاف فاشلة، وفي ثلاث حالات على الأقل كان الضحايا من المارة وليسوا أهدافاً مباشرة للعنف. بيد أن الأغلبية كانت من الضحايا المستهدفين. وقد استُمدت المعلومات الواردة في هذا التقرير من عدد من المصادر السرية المختلفة. ولم تستطع بعض المنظمات الإنسانية التعليق على الهجمات أمام منظمة العفو الدولية خشية أن يؤدي ذلك إلى استثارة مزيد من الهجمات.

ونتيجةً لتلك الهجمات، أُرغم العديد من المنظمات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني على تعليق برامجها وسحب موظفيها، مع أنها كانت في خضم حالة طوارئ إنسانية. وأُرغم العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني المتمركزين في مقديشو على الفرار من الصومال للمرة الأولى منذ نهاية حكم سياد بري في عام 1991. وقد قال أحد المدافعين عن حقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية: «هذه هي المرة الأولى التي أفرُّ فيها من مقديشو. فقد مكثت هناك خلال جميع عمليات القتال السابقة منذ سقوط نظام بري، ولم أغادر البلاد الا لحضور مؤتمرات. أما الآن فأنا مضطر للفرار من أجل المحافظة على حياتي».

إن انتشار هذا العنف الذي يستهدف العاملين في المجال الإنساني وأعضاء المجتمع المدني الصوماليين أدى إلى مزيد من تدهور أوضاع حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية بالنسبة لأغلبية سكان جنوب الصومال ووسطه. كما أن القيود المفروضة على حرية الوكالات الإنسانية في تسليم الخدمات الإنسانية الطارئة – من مواد غذائية ومأوى وخدمات طبية أساسية – تشكل أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في انتشار سوء التغذية والوفيات الناجمة عن الجوع أو الأمراض التي

يمكن الوقاية منها في مختلف أنحاء المنطقة. وقال أحد العاملين في المجال الإنساني: «لا يمكننا البدء ببرامج جديدة لأن موظفينا لا يستطيعون الدخول. إن ثمة حالة من سوء التغذية الحاد في مقديشو، ولكننا لا نستطيع التصدي لتلك الحالة بسرعة كافية، فنحن مضطرون للعمل بواسطة التحكم عن بُعد، وهو ما يتم على حساب نوعية العمل».

إن الأشخاص الذين يصدرون الأوامر وينفذونها باستهداف العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وأعضاء منظمات المجتمع المدني مسؤولون جزئياً عن خلق هذه الأزمة الإنسانية. وينبغي إخضاع هؤلاء للمساءلة – سواء كانوا من جماعات المعارضة المسلحة أو من مليشيات الحكومة الاتحادية الانتقالية أو العصابات الإجرامية. ويتعين على قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية المساندة لها أن تتخذ إجراءات فورية لوضع حد لحالة انعدام الأمن التي تسبب أزمات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية. وبخلاف ذلك، فإن الحكومتين تخاطران في العجز عن الإيفاء بالتزاماتهما بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بحماية المدنيين الصوماليين من شتى أنواع الانتهاكات، وتقديم الجناة إلى العدالة. ولدى جماعات المعارضة المسلحة كذلك التزامات بموجب القانون الإنساني الدولي بالامتناع عن مهاجمة المدنيين وتجنب الاستهداف غير المباشر للعاملين في المجال الإنساني وغيرهم من المدنيين.

إن تزايد الهجمات ضد العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وأعضاء المجتمع المدني يُعدُّ دليلاً على فشل المجتمع الدولي في الصومال. كما أن الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والحكومات المانحة لبناء الدولة لم تؤت ثماراً تُذكر. إذ لم يتم نشر قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي إلى الصومال (أميسوم) بشكل كامل، كما أن صلاحياتها ضيقة وغير مناسبة للأوضاع هناك. ونتيجة لذلك، فإنها تعتبر عديمة النفع إلى حد كبير. وتختلف أجندات المجتمع الدولي اختلافاً واسعاً، وكثيراً ما تكون متناقضة، حيث يعطي بعض الدول الأولوية لاستهداف الأفراد والجماعات التي تعتقد أنها مرتبطة بالإرهاب الدولي، بينما يعمل بعضها الآخر على بناء قدرات الحكومة الاتحادية الانتقالية، وتركز دول أخرى على دعم جهود السلام والمصالحة بين أطراف النزاع. وقد أصبحت هذه الأجندات أكثر تعقيداً بسبب أفعال الحكومات في الصومال، مدفوعةً ببواعث قلقها الأمنية الخاصة، وتحظى بقبول ضمني من جانب المجتمع الدولي والحكومة الإريترية، التي تحاول أن تخوض حرباً بالوكالة في الصومال وأن تغرق منافسيها الإثيوبيين في مستنقع تمرد لا يمكن السيطرة عليه.

ويجب أن يبدأ المجتمع الدولي بإعطاء الأولوية لاحتياجات الناس في الصومال إذا أراد للعاملين في مجال المساعدات الإنسانية وأعضاء المجتمع المدني الصومالي أن يعملوا بأمان في الصومال مرة أخرى. لكن الحكومة الاتحادية الانتقالية وجماعات المعارضة المسلحة والحكومة الإثيوبية لا تواجه ضغوطاً دولية حثيثة لضمان توقف قواتها المسلحة عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان للقانون الإنساني الدولي. وثمة حاجة إلى موقف موحد من جانب المجتمع الدولي الذي له نفوذ في الصومال للمطالبة بحماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما يتعين على المجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لأزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية المترابطتين في جنوب الصومال ووسطه. لقد فشلت البلدان المانحة ومجلس الأمن الدولي والوكالات المتعددة الأطراف حتى الآن في اتخاذ تدابير فعالة لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب عليها، وفي تأمين المساعدة والحماية للمدنيين المستضعفين في شتى المناطق الجنوبية والوسطى في الصومال. وينبغي أن يكون مستوى الاهتمام بالمساءلة ووصول المساعدات الإنسانية إلى الناس بنفس مستوى الاهتمام الذي يعطى لبواعث القلق الإقليمية.

رجال من المنطقة الوسطى من الصومال ممن فقدوا ماشيتهم
بأكملها خلال موجة الجفاف التي ضربت منطقتهم في عام 2008.

Private ©

السياق

لقد وقعت الهجمات الأخيرة على العاملين في منظمات المجتمع المدني الصومالي ومنظمات المساعدات الإنسانية على خلفية استمرار النـزاع وتردي حالة الطوارئ الإنسانية في الصومال. ومنذ الإطاحة بالرئيس السابق محمد سياد بري في عام 1991، اتسمت الأوضاع الأمنية في جنوب الصومال ووسطه بالنـزاعات القائمة على أساس المشاحنات القبلية، والتنافس على الموارد النادرة، والأنشطة الإجرامية. وفي عام 2004 أسفر مؤتمر المصالحة الوطنية، وهو المحاولة الرابعة عشرة لإنشاء حكومة صومالية، عن تشكيل مؤسسات اتحادية انتقالية، ومنها الحكومة الاتحادية الانتقالية بقيادة الرئيس عبدالله يوسف. وتدخلت إثيوبيا عسكرياً في الصومال في الأيام الأخيرة من عام 2006 لمساعدة قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية على الإطاحة بحكم اتحاد المحاكم الإسلامية ودحر قواته من مقديشو والمناطق المحيطة بها، التي كانت تسيطر عليها فعلياً منذ يونيو/حزيران 2006. ورداً على ذلك، أطلقت بقايا القوات المسلحة لمليشيات اتحاد المحاكم الإسلامية المعارضة تمرداً ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية وحلفائها الاثيوبيين. وفي فبراير/شباط 2007، وعقب بيان من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالاجماع القرار رقم 1744 القاضي بنشر قوات لحفظ السلام تابعة للاتحاد الأفريقي (أميسوم). بيد أن نشر قوات (أميسوم) كان جزئياً، وتم تأخيره، حيث لم تُنشر سوى القوات الأوغندية والبوروندية في وقت لاحق.

ومنذ صدور التقرير الأخير لمنظمة العفو الدولية المعنون بـ: «مستهدفون بصورة اعتيادية: الهجمات على المدنيين في الصومال»، والذي صدر في مايو/أيار 2008، فإن قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية التي تساندها قد فقدت السيطرة على مناطق واسعة من جنوب ووسط الصومال بصورة متزايدة. فعلى سبيل المثال، استولت جماعات المعارضة المسلحة المعروفة باسم «الشهاب» على مدينة بلدوين وميناء مدينة كسمايا ذي الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية. كما تعرضت مدينة بيدوا، التي يقع فيها مقر البرلمان الاتحادي الانتقالي، لهجمات متكررة من قبل مليشيات الشهاب. وبالإضافة إلى ذلك، ففي مطلع عام 2008، تم نشر قوات صومالية درَّبتها إثيوبيا، ويقال إنها تخضع لسيطرتها، في مختلف أنحاء جنوب الصومال ووسطه، مع أنها لم تحرز نجاحاً عسكرياً يُذكر، وشهدت معدلات فرار من الخدمة مرتفعة بحسب معلومات منظمة العفو الدولية.

إن فقدان السيطرة من قبل قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية في الصومال يُعزى جزئياً إلى حملة عمليات القتل المنسقة التي شنتها جماعات المعارضة المسلحة واستهدفت مدنيين من مسؤولين في الحكومة الاتحادية الانتقالية وأنصارها. وقد تقلصت قدرة الحكومة الاتحادية الانتقالية على توفير الحماية للموظفين ذوي المراتب الدنيا من أعمال القتل غير القانونية المستهدفة، حتى في مقديشو وبيدوا، وأثبتت عدم قدرتها على خلق بيئة آمنة للعاملين في مجال المساعدات الإنسانية وأعضاء المجتمع المدني الصومالي. وفي الحقيقة وقع بعض الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والمدافعين عن حقوق الإنسان على أيدي قوات الشرطة والمليشيات التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، على الرغم من أن جماعات المعارضة المسلحة ظلت تشكل الخطر الأكبر.

ومنذ أن تم التوصل إلى اتفاق سلام بوساطة الأمم المتحدة في جيبوتي في يونيو/حزيران والتوقيع عليه في أغسطس/آب، تغيرت مواقف أطراف النـزاع في الصومال. فالتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، المؤلف جزئياً من زعماء سابقين في اتحاد المحاكم الإسلامية انقسم إلى جماعتين متمركزتين في جيبوتي وإريتريا. وانعكس هذا الانقسام في انشقاقات في تحالفات هشة داخل جماعات المعارضة المسلحة في الصومال، والتي كانت حتى ذلك الوقت موحدة في معارضتها العسكرية الفاعلة للحكومة الانتقالية الاتحادية والقوات الإثيوبية. وقد أدى

© Private

جندي من قوة حفظ السلام الدولية (أميسوم) في دورية، مايو/أيار 2008.

ذلك إلى نزاعات مسلحة نشبت مؤخراً بين جماعات معارضة مسلحة تدعم التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال المتمركز في جيبوتي وبين جماعات مسلحة أخرى، ومنها مليشيات الشهاب، التي أظهرت معارضة قوية لمحادثات السلام.

كما نتج عن محادثات السلام تصدع أكبر في صفوف الحكومة الاتحادية الانتقالية، بين مجموعة يقودها عبدالله يوسف تعارض إجراء أية مفاوضات سلام، وبين تيار يدعم جهود رئيس الوزراء نور حسن حسين. وقد تفاقمت الانقسامات التي دبَّت مؤخراً بين هذين الشخصين وأنصارهما بسبب خلاف حول قيام رئيس الوزراء بطرد رئيس بلدية مقديشو ومحافظ إقليم بنادير محمد عمر حباب (المعروف باسم محمد ضيري)

في ظل هذه البيئة البائسة يتعرض العاملون في مجال المساعدات الإنسانية والمدافعون عن حقوق الإنسان وغيرهم من أعضاء منظمات المجتمع المدني الصومالي لهجمات متزايدة. وفي هذه الوثيقة يُستخدم مصطلح المجتمع المدني الصومالي كمصطلح شامل يضم المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء السلام والذين يقدمون الخدمات الإنسانية والمجتمعية. وينخرط العديد من المنظمات الصومالية والأفراد الصوماليين في أنشطة ضمن هذه الفئات المتعددة.

الأزمة الإنسانية

ظلت الأزمة الإنسانية في الصومال تزداد سوءاً. وذكرت تقارير حديثة للأمم المتحدة أن 3.25 مليون صومالي، أي حوالي 43 بالمئة من مجموع سكان الصومال، سيكون بحاجة إلى مساعدات غذائية حتى نهاية عام 2008. وثمة نقص متنام في الغذاء في المناطق الحضرية. وتعاني الصومال حالياً من أسوأ حالة جفاف شهدتها المنطقة منذ مطلع التسعينات من القرن المنصرم، حيث انحبس المطر لأربعة مواسم متتالية. ويأتي الجفاف على رأس أسباب الارتفاع السريع في أسعار المواد الغذائية المحلية، بالإضافة إلى الانخفاض السريع لقيمة الشلن الصومالي والارتفاع المتزايد لأسعار المواد الغذائية العالمية. وقد تفاقمت الأوضاع الإنسانية بسبب النـزاع المسلح، حيث تم تهجير 1.1 مليون صومالي داخلياً، بينهم 870,000 شخص تم تهجيرهم نتيجة للقتال منذ بداية عام 2007.

(الأرقام مستمدة من وحدة تحليل الأمن الغذائي، 22 أغسطس/آب 2008).

لا أمان لأحد

تصاعدت الهجمات على العاملين في مجال المساعدات الإنسانية والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني الصومالي في عام 2008، وخصوصاً خلال شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز. وفي حين أن هذه الهجمات ليست شاملة أو متسقة، فإن من الواضح أن العاملين في المجال الإنساني هناك لم يعودوا يتمتعون بالحد الأدنى من الحماية التي كانوا يحظون بها في السابق نظراً لوضعهم في المجتمع المحلي كموزعين محايدين للغذاء وخدمات الطوارئ، أو كدعاة للسلام وحقوق الإنسان. وقد أصبحت هذه الهجمات الآن واحدة من السمات التي تميز النـزاع في الصومال في عام 2008، حيث ازدادات الهجمات التي تستهدف هذه الفئة، والتي تشبه تلك التي استهدفت الصحفيين في عام 2007، كما وثّقتها منظمة العفو الدولية في تقريرها المعنون بـ«صحفيون يتعرضون للهجوم» (مارس/آذار 2008).

© Private

أطفال صوماليون يلعبون ألعاب الحرب، مقديشو، أغسطس/آب 2008.

أجرت منظمة العفو الدولية تحقيقات في العديد من الهجمات التي شُنت ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وأعدت قائمة بالأشخاص الذين لقوا حتفهم أثناء قيامهم بعملهم في الصومال. وقد استمُدت المعلومات الواردة في هذه القائمة وفي التقرير من عدد من المصادر السرية المختلفة، ومن بينها اجتماعات عديدة عُقدت مع أعضاء منظمات المجتمع المدني الصومالي والمنظمات الإنسانية في يوليو/تموز وأغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2008. وقد أحجمنا عن ذكر بعض الحالات في هذه القائمة خوفاً من أن يسبب ذلك مزيداً من الهجمات.

- في 2 يناير/كانون الثاني 2008، قُتل **محمود أحمد**، وهو حارس في منظمة «داريل بلشو غوود»، عندما هاجم 40 رجلاً مدججين بالسلاح مجمع المنظمة المذكورة في مقديشو ونهبوا مكاتبها.

- في 7 يناير/كانون الثاني 2008، قُتل **عيسى عبدالقادر حجي**، وهو موظف في مؤسسة زمزم، أُردي قتيلاً برصاص مسلحين مجهولي الهوية بمنطقة ياقشيد في مقديشو.

- في 28 يناير/كانون الثاني قُتل كل من **فيكتور أوكومو**، وهو جراح كيني، و**دامين ليهال**، وهو خبير فرنسي في الأمور اللوجستية، والسائق **بيلان**، وجميعهم من منظمة «أطباء بلا حدود» في هولندا، وذلك بعد أن أُصيبت سيارتهم بقنبلة على جانب الطريق في كيسمايو. كما قُتل في الحادث الصحفي الصومالي **حسن كافي هريد**، الذي كان ماراً بالقرب من مكان الانفجار.

- في 13 فبراير/شباط، أُطلقت النار على قائد قافلة متعاقد مع برنامج الغذاء العالمي عند نقطة إغلاق غير قانونية على الطريق بالقرب من بوعلي في جنوب الصومال.

- في 12 مارس/آذار 2008 لقي موظف في منظمة

أطباء بلا حدود في أسبانيا حتفه إثر هجوم على مركبة تابعة للمنظمة على الطريق بين بلكاد ومقديشو، حيث فتح عدة رجال مسلحين النار على سيارة ومركبات أخرى تابعة للمنظمة أطباء بلا حدود، ومن بينها الهدف المحتمل للهجوم، وهو سيارة مفوض منطقة بلكاد التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية.

■ في 18 مارس/آذار 2008، أُطلقت النار على سائق يعمل مع مكتب الأمن التابع لمنظمة غير حكومية، فأُردي قتيلا، وسُرقت سيارته.

■ في 23 مارس/آذار 2008، قُتل بستاني في مستشفى جمعية الاستغاثة SOS في مقديشو خلال قتال نشب بالقرب من المستشفى. وبعد القتال، احتلت القوات الإثيوبية المستشفى لعدة أيام. وقد فتح المستشفى أبوابه مجدداً للتو بعد إغلاق دام ثلاثة أشهر بسبب انعدام الأمن.

■ في 14 أبريل/نيسان 2008، قُتل معلمان بريطانيان، هما **داود حسن علي** و**ريهانا أحمد**، ومعلمان كينيان هما **غيلفورد كويتش** و**أندرو كيبيت** من المدرسة الإنجليزية التابعة لمشروع التعليم في مجتمع هيران في بلدوين، وذلك أثناء هجوم شنته مليشيات الشهاب المسلحة على بلدوين.

■ في 7 مايو/أيار 2008، أُطلقت النار على سائق متعاقد مع برنامج الغذاء العالمي، فأُردي قتيلاً، عندما تم إيقاف قافلة شاحنات تحمل أغذية مقدمة من برنامج الغذاء العالمي عند نقطة إغلاق على بعد 30 كيلومتراً إلى الشمال من غلكايو.

■ في 17 مايو/أيار قُتل **أحمد معلم باريو**، مدير منظمة «هورن ريليف»، وهي منظمة صومالية معنية بتقديم المساعدات، على أيدي مسلحين مقنَّعين لدى وصوله إلى منزله في كسمايو.

■ في 11 يونيو/حزيران 2008 قُتل **محمد عبدالله مهدي**، رئيس جمعية رعاية الأمومة والطفولة في بلدوين وعضو في المجلس الإداري لشبكة الفاعلين غير التابعين للدولة في الجنوب والوسط؛ وذلك عندما فتح مسلحون النار على سيارته بينما كان يجول في مقديشو. وقد قُتل سائقه أيضاً في الحادث.

■ في 12 يونيو/حزيران 2008، قُتل **حسن عبدي**، وهو سائق متعاقد مع برنامج الغذاء العالمي بالقرب من قرية ليغو، بينما كان ينقل مساعدات غذائية من مقديشو إلى منطقتي باي وباكول.

■ في 7 يونيو/حزيران 2008 أُطلقت النار في كسمايو على **ناستيه طاهر فرح**، وهو مراسل لهيئة الإذاعة البريطانية ومسؤول في الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين، فأُردي قتيلاً.

■ في 22 يونيو/حزيران 2008، قُتل **محمد حسن كلمية**، وهو ناشط من أجل السلام يعمل مع مركز البحوث والتنمية، على أيدي مسلحين مجهولي الهوية في بلدوين. وقد لقي حتفه في مسرح الجريمة بعد إطلاق عدة رصاصات على رأسه.

■ في 30 يونيو/حزيران 2008، قُتل **سياد محمد أورو**، رئيس وكالة «أسال» للإغاثة، بالقرب من سوق بكاره في مقديشو.

■ في 2 يوليو/تموز 2008، أُردي **عبدالكريم شيخ إبراهيم**، رئيس لجنة مساعدة الأيتام الصوماليين، برصاص رجال مسلحين بينما كان متوجهاً إلى منـزله قادماً من سوق بكاره.

■ في 6 يوليو/تموز 2008 قُتل **عثمان علي أحمد**، رئيس برنامج الأمم المتحدة للإنماء في الصومال. وقد أُطلقت عليه النار بينما كان يغادر مسجداً في مقديشو بعد أداء صلاة العشاء. وقد فارق الحياة وهو في طريقه إلى المستشفى. كما أُطلقت النار على شقيقه وأُصيب بجروح بليغة.

■ في 7 يوليو/تموز 2008، أُطلقت النار **علي أحمد سالم**، وهو سائق متعاقد مع برنامج الغذاء العالمي، فأُردي قتيلاً عقب نشوب قتال بين حراس القافلة والشرطة عند نقطة تفتيش في منطقة شابيله السفلى.

■ في 9 يوليو/تموز 2008 قُتل **علي جمعة بيهي**، وهو ناشط من أجل السلام ووسيط بين مليشيات قبيلتي الدارود والهوية. وقد أطلق مسلحان النار عليه وأرديا قتيلا، بينما كان خارجاً من صلاة الفجر في غلكايو.

■ في 11 يوليو/تموز 2008، قتل **محمد محمود قيري**، نائب مدير منظمة «داريل بلشو غوو». فقد أطلق عليه رجلان ثلاث رصاصات أصابت رأسه وأضلاعه بينما كان يقوم بتوزيع المعونات لصوماليين مهجرين في ممر أفغوي.

■ في 11 يوليو/تموز 2008 قُتل **محمد أحمد روبل**، وهو عامل إغاثة محلي، في مدينة غلهاري في وسط الصومال. وقد أطلق عليه رجلان أربع رصاصات بينما كان يغادر منـزله.

■ في 11 يوليو/تموز 2008 أُطلقت عدة رصاصات على **علي باشي ألور**، رئيس وكالة التأهيل والتنمية الصومالية (سوردا)، وهي منظمة خيرية مركزها في مقديشو، بينما كان يقوم بتوزيع مواد غذائية على الأشخاص المهجرين داخلياً في مخيم تاريديشي، الذي يقع على بعد 13 كيلومتراً إلى الجنوب من مقديشو. وقد نُقل إلى مستشفى في جيبوتي، حيث فارق الحياة.

■ في 13 يوليو/تموز 2008، قُتل متعاقد مع برنامج الغذاء العالمي في مخزن للأغذية في بوعلي بجنوب الصومال، عقب مواجهة مع السلطات المحلية التي طلبت منه دفع 30 دولاراً أمريكياً على كل شاحنة قبل السماح له بمغادرة المخزن.

■ في 14 يوليو/تموز قُتل **صفحان معلم مختار**، المدير التنفيذي لمنظمة الشبيبة في جنوب الصومال، وسُرقت سيارته.

■ في 18 يوليو/تموز 2008، أطلق شبان مسلحون النار على ثلاثة مسنين صوماليين كانوا يشاركون في توزيع المواد الغذائية في مخيم للأشخاص المهجرين داخلياً يقع في ضواحي مقديشو. وقد توفي أحدهم فوراً، بينما نُقل الإثنان الآخران إلى المستشفى.

■ في 6 أغسطس/آب 2008 قُتل **عبدالقادر يوسف كاري**، رئيس مركز لافول للأيتام، على أيدي رجال مسلحين (انظر المربع أدناه).

■ في 12 أغسطس/آب 2008، أُطلقت النار على أحد المارة، وهو **عدنان قريش**، وهو موظف محلي في منظمة الرؤية العالمية الدولية (ويرلد فيجن)، فأُردي قتيلاً، عقب اندلاع قتال بين جماعات مسلحة في مدينة واجد بجنوب الصومال.

■ وفي 15 أغسطس/آب 2008 قُتل **عبدالقادر دياد محمد**، نائب المسؤول المالي في برنامج الغذاء العالمي، وسائقه الشخصي **محمد** (وهو ليس موظفاً في البرنامج) في دينسور بجنوب الصومال. وقد اعتقله أعضاء إحدى جماعات المعارضة المسحلة وأردوه بالرصاص عندما حاول الفرار. وبعد إطلاق النار على عبدالقادر، قُتل سائقه أيضاً، بينما تمكن شخص ثالث كان برفقتهما من الفرار.

أطفال صوماليون ممن فرّت عائلاتهم من مقديشو يحتجون على عمليات قتل عمال الإغاثة، يوليو/تموز 2008.

© Private

قُتل بسبب احتجاجه على الاعتداءات على عمال الإغاثة

في 6 أغسطس/آب 2008، أطلق مسلحون مجهولو الهوية ست رصاصات على **عبدالقادر يوسف كاري** (المعروف باسم كاري)، رئيس مركز لافول للأيتام في أفغوي، بينما كان في منـزله. وقد نُقل إلى المستشفى على عجل، لكنه فارق الحياة بعيد وصوله. وكان كاري يدير الميتم منذ عام 1991. وقبل مقتله شارك في تنظيم احتجاجات ضد الاعتداءات التي تقع على العاملين في المجال الإنساني، ومنها حادثة إطلاق النار على ثلاثة من شيوخ القبائل على أيدي خمسة رجال مسلحين في 18 يوليو/تموز 2008. وكان أولئك الشيوخ يشاركون في توزيع مساعدات إنسانية طارئة على الأشخاص المهجرين داخلياً في منطقة أفغوي. وفي ميتم لافول، كان كاري قد قدم مساعدات إنسانية إلى مئات الأشخاص المهجرين داخلياً، بالإضافة إلى أكثر من 300 يتيم. وبعد وفاة كاري مباشرة، تلقى عاملون آخرون في المجال الإنساني في المنطقة تهديدات بالقتل مع تحذيرهم من القيام بمزيد من الاحتجاجات.

منظمات حقوق المرأة

خلال النـزاع الذي اندلع مؤخراً في الصومال، تفشت انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، حيث ارتُكبت عمليات الاغتصاب والاعتداء الجنسي من قبل عدد من الجماعات المسلحة، ومنها قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والجيش الإثيوبي (انظر تقرير منظمة العفو الدولية المعنون بـ: مستهدفون بصورة اعتيادية: الهجمات على المدنيين في الصومال. للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة رقم: AFR 052/009/2008).

لقد استُهدف عدد قليل من النساء بعمليات القتل الموجهة إلى أعضاء منظمات المجتمع المدني، إلا أن مجرد استهداف النساء بالقتل أمر مهم لأنه يشير إلى أن الأعراف القديمة للثقافة الصومالية، التي كانت تمنع استهداف النساء بالقتل في النـزاعات وفقاً للمعايير التقليدية، قد ضعفت أكثر فأكثر بحسب ما تظهره حادثة قتل مدينة محمود علمان وأخريات.

وتلقت الناشطات في مجال الدفاع عن حقوق المرأة تهديدات متزايدة في عام 2008، صدر الكثير منها عن جماعات المعارضة المسلحة. فقد قالت إحدى الناشطات: «إننا نواجه تهديدات من أعضاء «الشهاب» فهم يهددوننا قائلين: 'لماذا تضلِّلن النساء بشأن حقوق مزيفة؟ لماذا تشجعن النساء على الخروج من منازلهن؟'»

وتحدثت ناشطة أخرى لمنظمة العفو الدولية عن تهديدات تُرسَل من خلال أفراد العائلة: «قال أحد عناصر «الشهاب» لاثنين من أقاربي: 'لماذا تقدم قريبتكم الاستشارات إلى ضحايا العنف؟ يجب أن تنأى بنفسها عن هذا الأمر'. ولذا، فقد توقفتُ عن الذهاب إلى حيث كنت أقوم بعملي في مساعدة الأطفال. وأصبحتُ أضع غطاء على وجهي، مثل النينجا، عندما تكون هناك ضرورة قصوى للذهاب إلى هناك. ولكن عندما أكون في المكان الذي أقدم فيه الاستشارات، كان الناس يلاحظون وجود شخص هناك، ويعرفون أن ذلك الشخص هو أنا. ولذلك توقفتُ».

كما تلقت منظمات الدفاع عن حقوق المرأة تهديدات عند قيامها بتنظيم الفعاليات: «كنا ننظم فعالية بمناسبة 8 مارس/آذار (اليوم العالمي للمرأة). وقد وزعوا منشورات تقول: 'يجب أن توقفوا فعالية 8 مارس/آذار، وإلا سنقتلكم'؛ بعد ذلك تلقيتُ مكالمة هاتفية تقول 'سنقتلك'. إننا نعتقد أن أمامنا يوماً واحداً قبل أن نموت، ولذا فإننا لا نزال نعمل. وقد نظمنا الفعالية وانتقدنا التهديدات الموجهة لمنظمات المرأة».

مقتل مدينة محمود علمان

في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، قُتلت مدينة محمود علمان، التي كانت عضواً قيادياً في منظمة «نساء رائدات من أجل السلم والحياة» (حنا)، وهي منظمة تدافع عن حقوق المرأة في مقديشو. وقد أُنشأت منظمة «حنا» في عام 2001، وهي مسؤولة عن فتح نقاط الإغلاق التي تقيمها المليشيات على الطرقات، وتسريح أفراد المليشيات وتشغيلهم كموظفين في مستشفى الأمومة والطفولة الذي افتُتح في عام 2003.

وقد أُطلقت النار على مدينة بينما كانت تقوم بتوزيع المواد الغذائية في مخيم إلاشا للأشخاص المهجرين داخلياً في ضواحي مقديشو. وقد فارقت الحياة قبل نقلها إلى مستشفى خارج مقديشو.

وقالت إحدى الناشطات الصوماليات المدافعات عن حقوق المرأة لمنظمة العفو الدولية: «قبل مقتلها تلقت تهديدات بالهاتف تقول: 'يجب أن تتوقفي عن الكلام عن السلم، وأن تمكثي في منـزلك'، ولكنها لم تكن لتخاف واستمرت في عملها بغض النظر عن تلك التهديدات».

امرأة كفيفة مع حفيدتها في مخيم إلاشا للمهجرين داخلياً، أبريل/نيسان 2008. وكانت قد أُرغمت على الفرار من بيدوا في عام 1998، ثم من مقديشو في عام 2007. © Private

عمليات الاختطاف والتهديدات

منذ بداية عام 2008، تم اختطاف ما لا يقل عن 23 شخصاً من موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني وأعضاء المجتمع المدني الصومالي. ففي 10 سبتمبر/أيلول 2008، كان هناك ما لا يقل عن 12 شخصاً محتجزين. وقد أطلق سراح بعض أولئك المختطفين بسرعة نسبياً، بينما لم يطلق سراح آخرين إلا بعد دفع فدية كبيرة بحسب ما ذُكر، ولاسيما في الحالات التي كان فيها الأشخاص المختطفون مواطنين أوروبيين.

وانتشرت عمليات الاختطاف في مختلف أنحاء الصومال في عام 2008. أما في عام 2007، فقد حدثت حالات معزولة، بينما وقعت عمليات اختطاف ومحاولات اختطاف في مختلف أنحاء جنوب الصومال ووسطه وأرض البونت، تورطت فيها طائفة من الجماعات المسلحة. وقالت منظمات تُجري تحقيقات في عمليات اختطاف موظفيها إنه جرى بيع أو نقل بعض الأشخاص المختطفين فيما بين الجماعات المسلحة، ونقلوا إلى أماكن بعيدة. وقد ردَّ العديد من المنظمات الإنسانية على عمليات الاختطاف بتعليق عملية نشر موظفيها الدوليين في الصومال مؤقتاً، وسحب الموظفين الدوليين منها، أو تقييد تنقلاتهم داخل البلاد. وقد دفع هذا الأمر المنظمات الدولية إلى الاعتماد بشكل كبير على الموظفين المحليين الصوماليين، الذين ما لبثوا أن تعرضوا لتهديدات متزايدة.

منذ الهجوم العسكري الأمريكي على دهوسماريب في 1 مايو/أيار 2008 وتوقيع اتفاق جيبوتي للسلام في يونيو/حزيران 2008، فإن أمن المدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء المجتمع المدني في الصومال قد ازداد سوءاً بشكل كبير. فبالإضافة إلى عمليات القتل المذكورة آنفاً، فإن أعضاء منظمات المجتمع المدني يتلقون تهديدات بشكل منتظم من أفراد مجهولي الهوية ومن أشخاص يدَّعون أنهم أعضاء في جماعات معارضة مسلحة. وفي بعض الحالات، يكون من المستحيل على أعضاء منظمات المجتمع المدني أن يقرروا مصدر تلك التهديدات بالضبط. فقد قال أحد المدافعين عن حقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية: «بهذه التهديدات المجهولة المصدر، أصبحتُ مثل شخص يحارب «الجن». ولو كنت أعرف من هو المصدر لما اضطررت إلى المغادرة، لأنه ربما يصبح بإمكاني معالجة الأمر».

وقال آخر: «في البداية اعتقدتُ أن التهديدات صادرة عن أشخاص يحاولون إبعادي عن وظيفتي، كي يقدموا طلبات لإشغالها. لكن أقربائي أخبروني بأن مصدرها «الشهاب»، ولذلك اضطررت إلى الانبطاح، لأن الشهاب إذا هددت، فإن الأمر عندئذ يكون حقيقياً». وقال أحد نشطاء حقوق الإنسان الصوماليين البارزين لمنظمة العفو الدولية: «كنت أتلقى مكالمات هاتفية تطلب مني التوقف عما أفعله ضد الإسلام. وإذا تلقيتَ تحذيراً من هذه الجماعات لمرة واحدة، فإن ذلك يعني أنك مقتول».

وقد تم توصيل التهديدات بأشكال مختلفة. ففي حين جاء معظم التهديدات في عام 2007 عبر المكالمات الهاتفية أو الكلام الشفوي، فقد استُخدمت أساليب أخرى في الآونة الأخيرة، ومنها المنشورات. فقد تضمَّن منشور تم توزيعه هذا العام في مقديشو تحذيراً لكل من ائتلاف منظمات المرأة في القواعد الشعبية (توغو)، وأطباء بلا حدود في هولندا، وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء، والمنظمتين الإنسانيتين الصوماليتين

© Private

أفراد مليشيا «الشهاب» في مقديشو قبل شن هجوم على القصر الرئاسي، مايو/أيار 2003.

«سعاسيد» و«داريل بلشو غوود». وبعد توزيع ذلك المنشور بفترة قصيرة، قُتل محمد محمود قيري، نائب مدير منظمة داريل بلشو غوود.

وفي 14 يوليو/تموز أُرسلت تهديدات عبر راديو «صوت السلام» في مقديشو من قبل رجل عرَّف بنفسه على أنه يدعى الشيخ محمود، حيث هدد منظمات السلم وحقوق الإنسان بالإضافة إلى عمال الإغاثة الإنسانية قال فيها «إن عليهم إما التوقف عن العمل أو مواجهة القتل لأنهم يقومون بإفساد المجتمع بحديثهم عن حقوق مزيفة: إذ أن حقوق الإنسان معروفة جيداً في الإسلام».

وأبلغ بعض الشهود منظمة العفو الدولية بأن خطيب مسجد أبو هرادة في سوق بكاره قال في 8 أغسطس/آب 2008 «إن الحكومات الغربية طردت جميع المنظمات غير الحكومية الإسلامية، ولذا فإننا يجب أن نطرد منظمات الأمم المتحدة وجميع المنظمات غير الحكومية الغربية والمنظمات غير الحكومية المحلية التي تقيم علاقات مع الغربيين».

كما أبلغت منظمات إنسانية منظمة العفو الدولية بأنه تم توزيع قوائم بالمهددين بالقتل في مقديشو في الأشهر الأخيرة. وفي حين أنه كثيراً ما يكون مشكوكاً في صدقية مثل هذه القوائم في مثل هذه البيئة الأمنية غير الواضحة في الصومال، فإن جميع التهديدات، وحتى التي قد لا يكون لها أساس من الصحة، يجب أن يتم التحري عنها، وقد أسفرت عن نقل موظفين مؤقتاً كنوع من إجراءات الحيطة والحذر.

من هو المسؤول؟

لقد قُتل عاملون في مجال المساعدات الإنسانية وأعضاء في المجتمع المدني على أيدي جميع أطراف النـزاع الصومالي. وفي أغلبية الحالات، ذهب هؤلاء ضحايا للهجمات المتعمدة والمستهدفة، مع أن بعض الحالات كانت نتيجةً لخطأ في تحديد الهوية على ما يبدو. وفي حالات قليلة، كان الضحايا موجودين في المكان الخطأ وفي الوقت الخطأ.

أما هوية القتلة وانتماءاتهم فيشوبها عدم الوضوح على نحو متزايد. فقد قال العديد من المنظمات والأعضاء البارزين في المجتمع المدني لمنظمة العفو الدولية إن هذا الخلط أدى إلى تفاقم حالة انعدام الأمن التي يشعرون بها.

ونُفذ معظم عمليات القتل التي وقعت مؤخراً على يدي شخص مسلح أو أكثر. وفي جميع الحالات تقريباً، وصفت الأنباء القتلة بأنهم شباب تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و 25 سنة. ولم تتوفر أسماء الجناه المشتبه بهم سوى في حفنة من عمليات القتل الست والأربعين التي حققت فيها منظمة العفو الدولية. وفي العديد من الحالات، لم تتضح هوية الجماعة المسلحة التي ينتمي إليها المهاجمون، وكانت هناك نظريات متعددة بشأن الجهة التي تقف خلفها. وفي بعض الحالات التي حققت فيها منظمة العفو الدولية أصرَّ عدد من الشهود أو الأشخاص الذين حققوا في عمليات القتل على أن المهاجمين كانوا من قوات المعارضة المسلحة، في حين ادعى آخرون أنهم كانوا من قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية ولكنهم تقمصوا شخصيات مسلحين معارضين، وأشار بعضهم إلى أن الثارات والتنافس التجاري هي الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء الهجمات. وكما قال أحد المدافعين عن حقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية: «إن ثمة تلاعباً من قبل كل طرف (من أطراف النزاع)، حيث يعمد إلى قتل أعضاء بارزين في المجتمع المدني ويحمِّل مسؤولية قتلهم للطرف الآخر».

وقال العديد من أعضاء منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية في الصومال لمنظمة العفو الدولية إن عدم الوضوح يؤدي إلى تأجيج العنف، ولاسيما عندما تُرتكب عمليات القتل بسبب الثارات الشخصية أو المنافسة على فرص الأعمال التجارية. وفي هذا المناخ من التشويش المتعمد، فإن التقاليد الصومالية المتعلقة بدفع التعويض (الدية) ورد القبائل على الجرائم، والتقاليد التي كانت في السابق تحول دون الإفلات من العقاب على الأفعال العنيفة، لم تعد تشكل رادعاً فعالاً. ويستطيع الجناة أن يعتمدوا على تحميل المسؤولية إما لمليشيات الشهاب أو الحكومة الاتحادية الانتقالية واستخدامها ككبش فداء مناسب يعفيهم من إمكانية إرغامهم على دفع التعويضات. بيد أنه في قرابة نصف عمليات القتل التي وقعت في عام 2008 ضد العاملين في المجال الإنساني والمدافعين عن حقوق الإنسان أو غيرهم من أعضاء منظمات المجتمع المدني، علمت منظمة العفو الدولية من عدد من الأشخاص المقربين من القتلى بأن الجهات التي ينتمي لها المهاجمون معروفة، أو يمكن تحديدها بشكل معقول. وفي أغلبية هذه الحالات، قيل إن المهاجمين أعضاء في جماعات المعارضة المسلحة، ومنها مليشيا الشهاب، والمليشيات المتعددة التابعة للتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال» (وغالباً ما زالت تسمى بالمحاكم الإسلامية). وتشكل المليشيات القبلية والعصابات الإجرامية التي تنتمي إلى القبائل، التي تقوم بأعمال قطع الطرق والابتزاز، ثاني أكبر جماعة من المهاجمين. وثمة عدد قليل من الهجمات المتبقية التي نُفذت على أيدي مليشيات الحكومة الاتحادية الانتقالية أو القوات الإثيوبية.

أسباب الهجمات

حتى في الحالات التي تكون فيها انتماءات المهاجمين معروفة، فإن دوافع الهجمات ليس دائماً واضحة. فقد تلقى العديد من أعضاء منظمات المجتمع المدني الصومالي تحذيرات واضحة من قبل جماعات المعارضة المسلحة الإسلامية، بأنهم مستهدفون بسبب عملهم. واتُهمت منظمات المرأة على وجه الخصوص بأنها تعلِّم النساء «حقوقاً زائفة» أو تعلمهن كيف «يغادرن بيوتهن».

وبالمثل، فإن عدداً من نشطاء السلام الصوماليين قُتلوا كنتيجة مباشرة لعملهم، وهو ما يشكل خرقاً للتقاليد الصومالية التي لها حُرمتها، وانتهاكاً واضحاً للقانون الإنساني الدولي. وقد ازدادت تلك الهجمات إثر الإعلان عن اتفاق جيبوتي للسلام، حيث حاولت الجماعات المسلحة التي بقيت خارج إطار العملية السلمية أو اختارت مقاطعتها، الانتقام من أعضاء منظمات المجتمع المدني الصومالي بسبب دورهم في الترويج للاتفاق. فقد قال أحد نشطاء السلام لمنظمة العفو الدولية إنه تلقى تهديداً من قبل عضو في جماعة معارضة مسلحة مفاده: «لقد عملتَ على شق صفوفنا، ولذا فأنت عدونا»، مشيراً إلى الانقسام في صفوف القوات المناوئة للحكومة الاتحادية الانتقالية الذي حدث بعد توقيع اتفاق جيبوتي.

وقُتل أعضاء آخرون في منظمات المجتمع المدني ممن كانوا ينتمون إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية بسبب هذه الصلات، كجزء من الحملة الأوسع والأكثر صراحة التي شنتها جماعات المعارضة المسلحة لقتل الزعماء المدنيين في الحكومة الاتحادية الانتقالية. وذُكر أن مئات المدنيين قُتلوا بسبب إقامة علاقات مع الحكومة الانتقالية، وصل بعضها إلى حد سفاسف الأمور، من قبيل تقديم الشاي إلى مليشيا الحكومة الانتقالية أو القوات الإثيوبية، وذلك وفقاً لتحديثات مجموعة الحماية التابعة للأمم المتحدة والمقابلات مع المنظمات الإنسانية.

ولطالما كانت دوافع الهجمات ضد العاملين في مجال المساعدات الإنسانية مثار قلق كبير لدى المنظمات الإنسانية، لأنه ينبغي تقييم إمكانية قيام جماعات المعارضة المسلحة باستهداف موظفيها لا لشيء إلى بسبب عملهم، وذلك لضمان سلامة موظفيها وموظفي المنظمات الشريكة لها. وفي الوقت الراهن، لا تزال هناك منظمات إنسانية عديدة لا تؤمن بأن موظفيها مستهدفون من قبل جماعات المعارضة المسلحة بسبب قيامهم بتقديم المساعدات الإنسانية الطارئة أو الخدمات ليس إلا، وبالتالي كان تقييمها للوضع أن بإمكانها الاستمرار في تقديم المساعدات والخدمات الإنسانية الأساسية في جنوب الصومال ووسطه. بيد أن عدد الموظفين في المجال الإنساني الذي قُتلوا أو تعرضوا للاعتداء في عام 2008، يبين بوضوح أن طبيعة عملهم لم تعد توفر لهم الحماية.

توزيع المواد الغذائية من قبل منظمة إنسانية صومالية في "مدينة" بمقديشو، مايو/أيار 2007. وقد أصبحت مثل هذه المساعدات الآن عرضة للتهديد. © Private

وفي حين أن الأسباب تختلف من هجوم إلى آخر، فإنه يمكن إيراد الأنماط المشتركة التالية:

النمط الأول، أن أعداداً متزايدة من الهجمات تعتبر ذات دوافع مالية، وتشمل: التهديدات وأعمال العنف لابتزاز «رسوم» من المقاولين الذين يقومون بتوصيل المساعدات الإنسانية، واختطاف الموظفين العاملين في مجال المساعدات الإنسانية والمركبات المستخدمة لنقلها بهدف الحصول على فدية. ويعتقد أصدقاء منظمة العفو الدولية أن مثل هذه الهجمات تتم على أيدي عدد متنوع من الجماعات المسلحة التي تعمل بشكل مستقل عن بعضها بعضاً، ومنها المليشيات القبلية والزعماء المحليون الأقوياء، والمليشيات التي تنتمي إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، وجماعات المعارضة المسلحة، وعناصر مليشيات الشهاب العاملة في وسط منطقة جُبا وجنوبها تحت سيطرة حسن عبدالله هرسي التركي (حسن التركي).

والثاني، أن بعض الهجمات ربما تكون مدفوعة برغبة من جانب جماعات المعارضة لاجتثاث الأشخاص الذين تعتقد هذه الجماعات أنهم يعملون كجواسيس للحكومة الاتحادية الانتقالية أو الجيش الإثيوبي. إن مثل هذه الشبهات تعتبر شائعة في صفوف جماعات المعارضة التي يقودها أفراد تشتبه الحكومة الأمريكية بأن لهم علاقة بالإرهاب، من قبيل القياديين في منظمة الشهاب أبو منصور روباو وحسن التركي.

وبالنسبة للعديد من المنظمات الإنسانية، أدت الشكوك في حيدتها وعدم تحيزها إلى توجيه تهديدات ضد موظفيها، والقيام بعمليات اختطاف واستجواب وهجمات مادية ضدهم. وازدادت الشكوك حدة بعد الضربة الصاروخية الأمريكية على]ويلي بجنوب الصومال في 3 مارس/آذار 2008، والهجوم الأمريكي على دهوسماريب في 1 مايو/أيار، والذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن تسعة أشخاص، بينهم القيادي في «الشهاب» عدن حاشي فرح «آيرو». ومنذ تلك الهجمات، أبلغ العاملون في مجال المساعدات الإنسانية منظمة العفو الدولية بأنهم يخشون السفر إلى خارج البلاد لأنهم يمكن أن يُتهموا بالتجسس عند عودتهم. كما تحدثوا عن أن آخرين من عمال الإغاثة الإنسانية اعتقلوا واستجوبوا وتعرضوا للهجوم على أيدي أعضاء في منظمة «الشهاب» وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة للاشتباه في أنهم يتجسسون عليها.

أما النمط الثالث فهو أن العديد من الناس يعزون ازدياد العنف ضد العاملين في المجال الإنساني وأعضاء منظمات المجتمع المدني إلى تنامي انعدام اليقين فيما يتعلق بالأوضاع الأمنية في الصومال. وأدت محادثات السلام في جيبوتي إلى شرذمة جماعات المعارضة المسلحة، التي كانت في السابق موحدة إلى حد كبير في معارضتها للحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية. كما أدت تلك الانقسامات إلى نشوب نزاعات مسلحة بين جماعات المعارضة التي تؤيد اتفاق جيبوتي للسلام وبين جماعات التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال وغيرها، ومنها بعض مليشيات الشهاب.

وقد أسفرت هذه الانقسامات عن ازدياد انعدام الأمن في شتى أنحاء الصومال، ولاسيما في جنوب الصومال ووسطه. ومن الصعب على المنظمات الإنسانية أن تحدد من هو الذي يسيطر على منطقة معينة، أو أن تقيِّم ما إذا كانت ضمانات السلامة التي يعطيها القادة الكبار ستُتبع في الميدان من قبل الشباب والذين يفتقرون إلى الخبرة نسبياً من قادة الجماعات الفرعية المحلية. وعلمت منظمة العفو الدولية من عدد من المنظمات الإنسانية أن المخاطر تصبح أعلى بكثير في المواقع المتنازع عليها، حيث يحتمل أن تحاول جماعات مسلحة معينة مهاجمة المنظمات الإنسانية لإظهار أن خصومها من الجماعات المسلحة الأخرى لا يتمتعون بالقدرة على توفير الحماية المحلية للعمليات الإنسانية أو ضمان الأمن في المنطقة.

معاناة أوسع نطاقاً

إن التهديدات وعمليات الاختطاف والقتل التي يتعرض لها العاملون في مجال المساعدات الإنسان وأعضاء منظمات المجتمع المدني الصومالي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. بيد أن تأثير هذه الهجمات يتجاوز الأفراد المستهدفين ليشمل 3.25 مليون صومالي الذين يحتاجون حالياً إلى مساعدات إنسانية طارئة.

كما أن الهجمات التي يتعرض لها موظفو المنظمات الإنسانية الدولية والوطنية تضعها في موقف صعب للغاية؛ فهي مضطرة للموازنة بين المخاطر على حياة موظفيها وموظفي المنظمات المحلية الشريكة، وبين سوء التغذية والمجاعة والأمراض التي يواجهها ملايين الصوماليين إذا لم تصل المساعدات إليهم.

وفي الوقت الراهن يعتبر وصول المساعدات الإنسانية إلى جنوب الصومال ووسطه غير كافٍ إذا أخذنا بعين الاعتبار الاحتياجات الملحة للسكان المحليين. فقد قالت منظمات إنسانية لمنظمة العفو الدولية إنها قامت بتعليق البرامج وسحب الموظفين الدوليين ونقلت الموظفين المحليين إلى أماكن أخرى بسبب التهديدات الأمنية. وتقول الأمم المتحدة إن عدد الموظفين الدوليين العاملين في الصومال قد انخفض إلى النصف في الفترة بين يناير/كانون الثاني وأغسطس/آب 2008. (UN OCHA Access Update, 1 – 31 أغسطس/آب 2008.)

ومما يرتبط بهذا الأمر أن تكاليف توصيل المساعدات الإنسانية في الصومال قد ازدادت بشكل كبير. فقد أدت التهديدات الأمنية على الأرض وفي البحر، ونقاط التفتيش غير القانونية، ونقاط إغلاق الطرق وغيرها من وسائل الابتزاز من قبل السلطات والجماعات المسلحة على السواء، إلى ارتفاع تكاليف تسليم المواد الغذائية. ففي أغسطس/آب 2008، قالت الأمم المتحدة إن هناك ما لا يقل عن 325 نقطة إغلاق على الطرق في الصومال، يتواجد فيها أفراد من الشرطة التابعة للحكومة

جمع المياه: لقد استُنفدت مصادر المياه المحلية بسبب كثرة أعداد المهجرين داخلياً الفارين من مقديشو. Private ©

الاتحادية الانتقالية أو المليشيات القبلية، وجميعها تقريباً تطلب دفع رسوم أو أموال مقابل الحماية قبل أن تسمح للمركبات التي تحمل مساعدات إنسانية بالمرور. (UN OCHA Access Update, 1 – 31 أغسطس/آب 2008.)

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدت الهجمات إلى تعطيل عمل المنظمات المحلية للمجتمع المدني الصومالي. وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدم قدرة الدولة منذ زمن طويل على حكم جنوب البلاد ووسطها، فقد سدَّت هذه المنظمات الثغرات المتعلقة بتوفير الخدمات التي تقدمها الدولة في العادة أو تدعم تقديمها. وهي تشمل المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية ومكاتب الخدمات الاستشارية، والمدارس ومراكز التدريب، وبرامج تسريح المجندين ونزع الأسلحة، وتقديم المساعدات في مجال المأكل والمسكن وجمع النفايات. وقد تأثرت جميع هذه الخدمات بالهجمات المسلحة. وأدت حملات التهديد والترهيب من قبل طائفة من الجماعات المسلحة إلى منع أعضاء منظمات المجتمع المدني من توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ومواجهتها، وتوفير التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، أو العمل من أجل استعادة السلام وتعزيز المصالحة في مجتمعاتهم التي تعصف بها النزاعات.

القانون الإنساني الدولي

ينظم القانون الإنساني الدولي قواعد خوض الحروب ويحاول حماية المدنيين والأشخاص الآخرين الذين لا يشاركون في الأعمال الحربية والأهداف المدنية في أوقات النـزاع المسلح. إن الصومال دولة طرف في اتفاقية جنيف لعام 1949. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع أطراف النـزاع المسلح، بما فيها الجماعات المسلحة التي ليست جزءاً من قوات الدولة، يجب أن تحترم قواعد أساسية معينة للقانون الإنساني الدولي التي تنطبق على النـزاع المسلح غير الدولي، بما فيها تلك التي تنطبق على شن الأعمال الحربية بموجب القانون الدولي العرفي.

إن جميع أطراف النـزاع في الصومال ملزمة، كحد أدنى، بتطبيق المادة 3 من اتفاقيات جنيف الأربع (المادة 3 المشتركة) التي تنص على توفير الحماية في حالات النـزاع المسلح غير الدولي وتحمي الأشخاص الذين لا يلعبون دوراً فاعلاً في الأعمال الحربية. وتنص المادة 3 المشتركة على أن المدنيين وغير المقاتلين «يجب أن يعامَلوا معاملة إنسانية في جميع الأحوال»، كما تنص على واجب رعاية الجرحى والمرضى وحظر عمليات القتل غير القانوني والتعذيب والمعاملة المهينة والحاطة بالكرامة والجرائم الجنسية، كالاغتصاب، وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء. وتقر المادة 3 المشتركة بتقديم مساعدات إنسانية بصورة محايدة، وتنص على أنه «يجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع في حالة النـزاع المسلح غير الدولي».

وهكذا، فإن المادة 3 المشتركة والقانون الدولي العرفي يضعان على عاتق جميع أطراف النـزاع في الصومال التزاماً بحماية المدنيين الآخرين الذين لا يشاركون في النـزاع جميعاً. وعلى عاتق جميع أطراف النزاع المسلح، بما فيها الجماعات المسلحة التي ليست جزءاً من القوات المسلحة للدولة، تقع مسؤولية التمييز بين المدنيين والأهداف المدنية التي لا يجوز مهاجمتها، وبين الأهداف العسكرية التي يجوز مهاجمتها بشروط معينة. وبموجب القانون الإنساني الدولي، يعتبر عمال الإغاثة الإنسانية مدنيين ولا تجوز مهاجمتهم.

وبموجب القانون الدولي الذي ينظم النـزاع، يحظى العاملون في مجال المساعدات الإنسانية بحماية خاصة. وبموجب عدد من أحكام القانون الإنساني الدولي، يمكن القيام بعمليات إغاثة إنسانية بصورة محايدة ومن دون تمييز ضار. وقد أقرت الدول هذه الأحكام المتعلقة بحماية عمال الإغاثة الإنسانية بحيث تعكس القانون الدولي العرفي. وبموجب القانون الدولي العرفي، المتضمَّن الآن في المادة (2) 8 (ج) (iii) من قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن شن هجمات متعمدة على العاملين في المجال الإنساني في نزاع مسلح غير دولي يشكل جريمة حرب.

إن المبدأ القائل بأن القادة أو أصحاب الرتب العليا يمكن أن يتحملوا المسؤولية عن أفعال الأشخاص الذين يعملون تحت إمرتهم أو سيطرتهم، ينطبق على قادة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، مثلما ينطبق على قادة القوات المسلحة. وفيما يتعلق بجرائم الحرب، فإن كون الجاني ينتمي إلى جيش دولة أو إلى جماعة مسلحة أو أي كيان آخر مسألة لا ترتدي أهمية تُذكر؛ إذ أن أي شخص مسؤول عن مثل هذه الجرائم يمكن، ويجب، أن يُقدم إلى العدالة. وينبغي أن تتخذ الدول تدابير فعالة للحد من أية مخاطر على أمن العاملين في المجال الإنساني، وعليها واجب قمع انتهاكات القانون الدولي ومقاضاة المسؤولين عن جرائم الحرب. كما يجوز

رجل مهجَّر بالقرب من هولوادك بمقديشو، أبريل/نيسان 2008. Private ©

مقاضاة جرائم الحرب في بلد آخر على أساس الولاية القضائية العالمية.

ويتعين على الحكومة الاتحادية الانتقالية والحكومة الإثيوبية والمجتمع الدولي ضمان التحقيق مع جميع الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب ومقاضاتهم في محاكمات عادلة، حيثما تتوفر أدلة مقبولة كافية، من دون فرض عقوبة الإعدام. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتاح لجميع الناجين وعائلاتهم فرصة المطالبة بتعويضات كاملة والحصول عليها.

توصيات

إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية

- الوقف الفوري لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ووقف كل من تورط في مثل تلك الانتهاكات من أفراد قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية عن العمل ريثما يتم إجراء تحقيقات عاجلة وفعالة ومحايدة ومحاكمات عادلة من دون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام.

- اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان توفير المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المهجرين بلا تمييز ووفقاً لحاجاتهم.

- إزالة جميع نقاط الإغلاق على الطرق ورفع جميع القيود الأخرى التي تُفرض على تسليم المساعدات الإنسانية من قبل المنظمات الإنسانية، واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان تسليم تلك المساعدات بلا عوائق إلى المدنيين المستضعفين في شتى أنحاء الصومال، بمن فيهم الأشخاص المهجرون داخلياً، بلا تمييز ووفقاً لحاجاتهم.

إلى الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة الاتحادية الانتقالية

- الامتناع عن شن هجمات تستهدف العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وأعضاء منظمات المجتمع المدني وغيرهم من المدنيين، بمن فيهم الموظفون في الحكومة الاتحادية الانتقالية، والتقيد التام بأحكام المادة المشتركة 3 من اتفاقيات جنيف، ومنها الأحكام التي تنص على السماح بتسليم المساعدات الإنسانية.

- وقف كل من يتورط في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي عن العمل في الخدمة العسكرية ريثما يتم إجراء تحقيق.

إلى الحكومة الإثيوبية والقوات المسلحة الإثيوبية المتمركزة في الصومال

- الوقف الفوري لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانوني الإنساني الدولي، ووقف كل من يتورط من القوات الإثيوبية في مثل تلك الانتهاكات عن العمل ريثما يتم إجراء تحقيقات عاجلة وفعالة ومحايدة ومحاكمات عادلة من دون تطبيق عقوبة الإعدام.

- اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان تقديم المساعدات الإنسانية إلى المهجرين داخلياً بلا تمييز ووفقاً لحاجاتهم.

إلى المنظمات الإنسانية الدولية العاملة في الصومال

- ضمان توفير مستويات ملائمة من التدريب والدعم للموظفين المحليين والعاملين في المنظمات الشريكة لتمكينهم من العمل بشكل فعال في بيئة محفوفة بالمخاطر، بما في ذلك توفير المساعدات الطبية الطارئة وإجراء الترتيبات المتعلقة بالإخلاء لغايات المعالجة الطبية.

- الاستمرار في احترام معايير الاستقلال والحيدة وعدم التحيز الأساسية للمنظمات الإنسانية العاملة في منطقة النـزاع، وتعزيز هذه المعايير بحيث يمكن توصيلها إلى الجماعات المسلحة داخل الصومال.